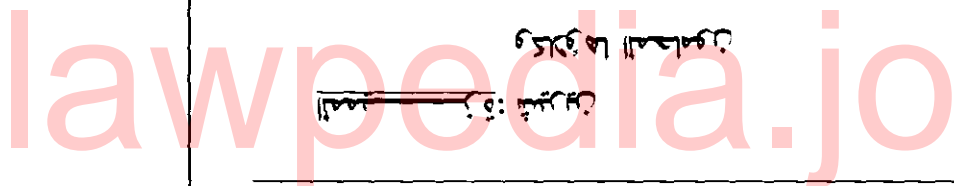


• تاريخ التوقيع: [١٣٤٤] الموافق [١١/٠٢/١٤٠٨] بمكة المكرمة
 [٧٨٨/١] الموافق [١١/٠٢/١٤٠٨] بمكة المكرمة
 [١٢٣٤] الموافق [١١/٠٢/١٤٠٨] بمكة المكرمة
 [١٠٠٨] الموافق [١١/٠٢/١٤٠٨] بمكة المكرمة
 [١٥١] الموافق [١١/٠٢/١٤٠٨] بمكة المكرمة
 [١٧٨١] الموافق [١١/٠٢/١٤٠٨] بمكة المكرمة

:- في يوم الاثنين الموافق ١١/٠٢/١٤٠٨ بمكة المكرمة
 بتاريخ [١١/٠٢/١٤٠٨] بمكة المكرمة

المستخلص: [١١/٠٢/١٤٠٨]



تحت إشراف [المرتبة] [الاسم] [اللقب]

و[المرتبة] [الاسم] [اللقب]

[المرتبة] [الاسم] [اللقب]

[المرتبة] [الاسم] [اللقب]

[المرتبة] [الاسم] [اللقب]

[المرتبة] [الاسم] [اللقب]

[المرتبة] [الاسم] [اللقب]

[المرتبة] [الاسم] [اللقب]

[المرتبة] [الاسم] [اللقب]

[المرتبة] [الاسم] [اللقب]

[المرتبة] [الاسم] [اللقب]

[المرتبة] [الاسم] [اللقب]

على جهاز التنفس الاصطناعي إلى أن توفيت في الساعة الواحدة من صباح يوم ٢٠٠٨/٨/١٢ وبشريح جثة المغنورة وجدت مصابه بكدمات وسحجات وكسور في عموم أنحاء الجثة من رأسها حتى قدميها ووجود حرق عليه علامات التئام بأبعاد ٤ في ١سم يقع في منطقة فرجها وعضه في مؤخرتها وكسور في الأضلاع وانسكاب دموي في الرأس وتجمع في البطن وتمزق اللبكرياس والأمعاء الدقيقة وعلل سبب الوفاة بالنزف الدموي الناتج عن تمزق البكرياس والأوعية الدموية وأن الإصابات المذكورة غير عرضيه وهي ناتجة عن أعمال التعذيب ولا يمكن أن تكون ناتجة عن السقوط وأثناء إقامة العزاء للمغنورة قامت الشاهدة عتاب بإبلاغ أهل المغنورة بما شاهدته وتم ضبط ملابس المغنورة والعصا وتبين وجود دم وخلايا ثلاثية عليها تعود للمغنورة وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

نظرت محكمة الجنايات الكبرى الدعوى وبشرت تحقيقها والاستماع لآلتها وبعد أن استكملت إجراءاتها أصدرت حكماً برقم ٢٠٠٨/١٢٤ تاريخ ٢٠١٠/٢/٢١ توصلت فيه إلى اعتناق الواقعة الجريمة التالية :-

بأن المغنورة ملك هي ابنة الشاهد نبيل من زوجته التي طلقها قبل سنتين من تاريخ الشكوى وبعد طلاق والدتها أقامت المغنورة في بيت جدتها لأبيها الشاهدة زهره فتره بسيطة ثم انتقلت للعيش في منزل الشاهد مراد زوج شقيقة والدها وبقيت هناك حتى تزوج والدها من المتهمه قبل حوالي شهرين من حصول أحداث هذه القضية وكانت المغنورة أثناء إقامتها في كنف جدتها لأبيها والشاهد مراد وزوجته تلقى كل الرعاية والاهتمام وبعد أن تزوج والدها من المتهمه سكن مع أهله في بيتهم فتره أسبوعين ثم استأجر شقة وعاش بها مع المتهمه وأبنائه من زوجته السابقة الطفل كرم والمغنورة بملك وعاشوا جميعاً في الشقة فتره شهر ونصف تقريباً وكان خلال ذلك والد المغنورة يذهب في العاشرة صباحاً إلى عمله في محل ترفيقيه بجبل الحسين ويعود في وقت متأخر من الليل حيث كانت المتهمه تشرف على تربية ورعاية المغنورة وشقيقها كرم حيث كانت تقوم بتغسيلهم وإطعامهم بحث لاحظ والدهما بأنهما دائماً نظيفين وكانت المتهمه خلال هذه الفترة تقوم بضرب المغنورة وضرب علابي وكنوخ من ضربوب التأديب وأمام والدها ، وبتاريخ ٢٠٠٨/٨/١٠ وبحود الساعة الرابعة عصراً وأثناء وجود المغنورة في الشقة تبولت على نفسها ((الغانط)) وعلى السجاد في غرفة الصالون وبسبب حرص المتهمه على أثار البيت فقد قامت بضرب المغنورة بواسطة حفايهه بابووح وقامت بضربها في أماكن متفرقة من جسمها بواسطة عصا قشاطة وركلتها برجلها عدة مرات وكانت

على الأرض وهي تراجع ما أكلت وبعد ذلك قامت المتهمه بالاتصال مع عمه المغدورة زوجة الشاهد محمود والذي اتصل بجدة المغدورة الشاهدة زهرة والتي أرسلت الشاهدة جماته لإحضار المغدورة وبالفعل قامت بالذهاب لبيت المتهمه وأحضرت المغدورة وشيرين ثم توجهوا مع الشاهد محمود والشاهدة زهرة للمستشفى لإسعافها حيث كانت المتهمه تحمل المغدورة حيث تم إدخالها لغرفة العمليات وأجريت لها عملية جراحية عاجله حيث تبين بأنها تعاني من نزف دموي داخل البطن مع تمزق في الأحشاء الداخلية وكانت بحاله سيئة وأدخلت إلى قسم العناية الحثيثة إلا أنها فارقت الحياة بتاريخ ٢٠٠٨/٨/١٢ صباحاً وبشريح الجثة وجدت مصابيه بكدمات وسحجات وكسور في مختلف أنحاء جسمها ووجود حرق عليه التام في منطقة الفرج عمرها لا يتجاوز ثلاثة أسابيع وعضه في مؤخرتها وكسور بالأضلاع وانسكاب دموي في الرأس وتجمع دموي في البطن ووجد تمزق في البنكرياس والأمعاء الدقيقة وعلل سبب الوفاة بالنزف الدموي الناتج عن تمزق البنكرياس والأوعية الدموية . وقد ثبت بالخبرة الفنية للطب الشرعي أن مجمل الإصابات التي لحقت بالمغدورة غير عرضيه ولا يمكن أن تكون ناتجة عن السقوط ، وبعد ذلك تم دفن المغدورة وإقامة العزاء لها على أساس بآن وفاة المغدورة كانت نتيجة السقوط كما زعمت المتهمه إلا أنه وأثناء العزاء قامت الشاهدة عتاب بالحضور لبيت العزاء وقامت بأخبار الشاهد وائل شقيق والد المغدوره وأبلغته بما شاهدت من ضرب المتهمه للمغدوره وبذلك الأثناء سمعها الشاهد فواز وهي تخبر الشاهد وائل بما شاهدت عندها قام الشاهد وائل بإبلاغ الشاهد مراد بما ذكرته المرأة السورية الشاهدة عتاب فتوجهوا إليها في منزلها وسمعوا منها ما شاهدته أثناء قيام المتهمه بضربها للمغدورة وبعد ذلك تم إبلاغ الشرطة وتم ضبط ملابس المغدورة والعصا وتبين وجود دم وخلايا طلائية عليها تعود للمغدورة وبعد تقديم الشكوى جرت الملاحقة .

وبتطبيق المحاكمة للقانون على الواقعة التي قُتعت بها قضت بها :-

١. عملاً بأحكام المادة [١٧٨] من الأصول الجزائية إعلان عدم مسؤولية المتهمه/

شيرين من جنحة حمل وحيازة أداة راضه طبقاً للمادة [١٥٦] عقوبات وبدلالة المادة [١٥٦] من ذات القانون .

٢. عملاً بأحكام المادة [٢٣٦] من الأصول الجزائية إعلان عدم مسؤولية المتهمه /

شيرين من جنحة هناك العرض طبقاً للمادة [١/٢٩٦] عقوبات وبدلالة المادة [٣٠٠] من ذات القانون .

כאשר יבואו לידי ביטוי...
התביעה...
1 -

:-

התביעה.

התביעה...
התביעה...
התביעה...
התביעה...

התביעה.

התביעה... 2/3/2010

התביעה.

התביעה... 2/3/2010

התביעה... 2/3/2010

התביעה... 2/3/2010

התביעה... 2/3/2010

התביעה... 2/3/2010

התביעה... 2/3/2010

התביעה... 2/3/2010

התביעה... 2/3/2010

התביעה.

התביעה... 2/3/2010

התביעה... 2/3/2010

התביעה... 2/3/2010

התביעה... 2/3/2010

התביעה... 2/3/2010

התביעה... 2/3/2010

.....
.....
.....

.....
.....

.....
.....
.....

.....
.....
.....
.....

.....
.....
.....
.....

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

فإن أفعال المتهمه تلك تشكل في التطبيق القانوني كافة أركان وعناصر جناية الضرب المفضي إلى الموت بحدود المادة (٣٣٠) من قانون العقوبات وليس كما جاء باسناد النيابة القتل العمد بحدود المادة ١/٣٢٨ من ذات القانون .

وحيث أن محكمة الجنايات الكبرى قد انتهت إلى ذلك وعدلت الوصف القانوني للتهمة المستدة للمتهمه إلى جناية الضرب المفضي إلى الموت بحدود المادة (٣٣٠) من قانون العقوبات وجرمتها بهذه الجناية بوصفها المعدل فتكون قد طبقت القانون تطبيقاً سليماً وأسباب هذا الطعن لا ترد على القرار المطعون فيه من هذه الجهة أيضاً ويتعين ردها .

٣- من جهة العقوبة :

نجد أن العقوبة التي فرضتها المحكمة على المتهمه الطاعنة جاءت ضمن الحد القانوني لجناية الضرب المفضي إلى الموت وفق المادة (٣٣٠) من قانون العقوبات وإن المحكمة قد ارتفعت بالعقوبة عن حدها الأدنى لبشاعة عمل المتهمه والذي أرفعته على طفلة عمرها أربع سنوات وهي أي المتهمه بمثابة والدتها وإن الطفلة المغدورة وديعة لديها كون والدها زوج المتهمه يغيب عن البيت من الصباح وحتى ساعة متأخرة من الليل وأنها أيضاً حاولت إخفاء جريماتها وكذبت على زوجها وطلبت من الشهود أيضاً إخفاء ذلك الأمر الذي يجعل في فرض عقوبة الأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات عليها قد جاءت ضمن الحد القانوني للعقوبة المحددة للجريمة التي ارتكبتها متفقاً وحكم القانون وأسباب الطعن لا ترد على القرار المطعون فيه من هذه الجهة أيضاً .

ب- من حيث كون الحكم مميز بحكم القانون على مقتضى المادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى .

فإن ردنا على أسباب الطعن التمييزي المقدم من المتهمه شيرين
احتوى الرد على هذا الطعن ولا حاجة لتكراره .

وحيث جاء الحكم مستوفياً لكافة شرائطه القانونية وأقمة وتسبباً وعقوبة ولا يشوبه أي عيب من العيوب الواردة في المادة ٢٧٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية فإنه يقتضى تأييده .

Handwritten signature and date: ١٠/٣/٢٠٢٠

Handwritten signature and date: ١٠/٣/٢٠٢٠

Handwritten signature and date: ١٠/٣/٢٠٢٠

Handwritten signature and date: ١٠/٣/٢٠٢٠

Handwritten signature and date: ١٠/٣/٢٠٢٠

Handwritten signature and date: ١٠/٣/٢٠٢٠

Handwritten signature and date: ١٠/٣/٢٠٢٠

٢٠٢٠/١٠/١٠ الموافق ١٠/١٠/٢٠٢٠ هـ الموافق ١٤٤٢/١٠/١٠

Handwritten text in Arabic script, likely a declaration or statement.